The effects of the imposition of the French protectorate in 1912 on the Far Maghreb

M. M. Ammar Rashid Jabouri Al-Azzawi
Ammarrj1972@gmail.com
Prof. Anam Mahdi Ali Al Salman
Baghdad University - college of Arts - Department of History

DOI: 10.31973/aj.v2i139.2618

Abstract:

This study tries - as much as possible - to paint a clear picture of an important and decisive stage in the history of the Far Maghreb, which is an extension of Arab-Islamic history, by studying the political, social and economic developments that Morocco went through when it was forced to sign a protection contract with France in 1912.

As the study was divided into three axes. The first axis shows the nature of the Moroccan people, its social and ethnic components, and the nature of the ruling system prevailing in it for centuries.

As for the second axis, it shed light on the nature of the European struggle in order to control the capabilities of Morocco and its colonization and how France was able to monopolize Morocco.

As for the third axis, it explained the terms of the protection treaty imposed by France on Morocco with international approval. And how to implement these provisions that stripped the Sultan, his government and his people of all their rights.

As for the sources of this study, they were varied, including Arabic, Arabized, and some English and French sources. Which gave the study the necessary information, especially the book of historian Abd al-Hadi al-Tazi (The French Protectorate - Its Beginning and End). And the book Al-Hashemi Filali (Lessons in the History of Morocco (

We concluded the study with a conclusion in which we tried to give the results we reached, through which we can learn about the state of Morocco's maximum conditions after the imposition of the French protection and how it robbed it of its independence.

Keywords: the nature of Moroccan society, Berbers, Muslims, the French protectorate, the European conflict, Sultan Abdel Hafiz, the city of Fez, Berber politics, General Lyouti, the Makhzen government.

آثار فرض الحماية الفرنسية عام ١٩١٢ على المغرب الأقصى

م.م. عمار رشيد جبوري العزاوي
جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم التاريخ
Ammarrj1972@gmail.com

أ.د. إنعام مهدي علي السلمان
جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم التاريخ

(مُلَخَّصُ البَحث)

تحاول هذه الدراسة – قدر الإمكان – أن ترسم صورة واضحة عن مرحلة مهمة وحاسمة من تاريخ المغرب الأقصى، الذي يعد امتداداً للتاريخ العربي الإسلامي، من خلال دراسة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المغرب عندما أجبر على توقيع عقد الحماية مع فرنسا في عام ١٩١٢.

إذ قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور، المحور الأول يبين فيه طبيعة الشعب المغربي ومكوناته الاجتماعية والعرقية وطبيعة نظام الحكم السائد فيه منذ قرون.

أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على طبيعة الصراع الأوربي من أجل السيطرة على مقدرات المغرب واستعماره وكيف تمكنت فرنسا من أن تستفرد بالمغرب.

وأما المحور الثالث فوضح بنود معاهدة الحماية التي فرضتها فرنسا على المغرب وبموافقة دولية، وكيفية تطبيق هذه البنود التي جردت السلطان وحكومته وشعبه من حقوقهم كافة. أما مصادر هذه الدراسة فكانت متنوعة منها العربية والمعربة وبعض المصادر الإنجليزية والفرنسية. التي أعطت للدراسة المعلومات اللازمة ولاسيما كتاب المؤرخ عبد الهادي التازي (الحماية الفرنسية – بدايتها ونهايتها). وكتاب الهاشمي الفيلالي (دروس في تاريخ المغرب).

وختمنا الدراسة بخاتمة حاولنا فيها إعطاء النتائج التي توصلنا إليها، والتي يمكن من خلالها أن نتعرف على ما آلت إليه أوضاع المغرب الأقصى بعد فرض الحماية الفرنسية وكيف سلبته استقلاله.

الكلمات المفتاحية: طبيعة المجتمع المغربي، البربر، المسلمون، الحماية الفرنسية، الصراع الأوربي، السلطان عبد الحفيظ، مدينة فاس، السياسة البربرية، الجنرال ليوطي، حكومة المخزن.

المقدمة:

كان لموقع المغرب الأقصى أهمية استراتيجية دولية كبيرة بالنسبة للقوى الاستعمارية الأوربية التي كانت تخوض صراع السيطرة الاستعمارية فيما بينها، وكانت أكثر تلك الدول تسعى للسيطرة على المغرب هي فرنسا لغايات استعمارية عدة منها حلمها بإقامة إمبراطورية فرنسية في شمال أفريقيا وتحديداً في بلدان المرب العربي، ولاسيما بعد سيطرتها على كل من تونس والجزائر واحتلالهما، إضافة إلى غايات اقتصادية واجتماعية (دينية، وثقافية)، و من هنا جاء اختيارنا لموضوع البحث.

عند كتابتي للبحث فإني اعتمدت على عدد لا بأس به من المصادر التي ساعدتني على رسم خطة البحث وكتابة الموضوع، كما هو مطلوب، وذلك بما توفر لي من تلك المصادر في المكتبات سواء المغربية أم المكتبات العراقية، وعليه قسم البحث إلى ثلاث فصول.

المبحث الأول كان بعنوان لمحة تاريخية حاولت من خلاله إعطاء صورة واضحة عن طبيعة المجتمع المغربي من حيث أصول وأعراق الشعب المغربي وكيف كان للإسلام فضل في صهر هذا الشعب في بوتقة واحدة، أما الفصل الثاني فكان بعنوان المبحث الثاني (موقف المغرب من صراع الدول الأوربية الاستعمارية عام ١٩١٢)، سلطت فيه الضوء على طبيعة الصراع الاستعماري وكيف تكالبت تلك الدول للسيطرة على المغرب، في الوقت الذي بينت كذلك كيف تمكنت فرنسا بالظفر بالسيطرة على المغرب.

أما المبحث الثالث فكان بعنوان (آثار معاهدت الحماية الفرنسية على المغرب) استعرضت فيه ما آلت له أوضاع المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية الفرنسية التي هي احتلال فعلي ولكن بصيغة قانونية، إذ فقد المغرب استقلاله الكامل بعد تمتعه بذلك الاستقلال منذ قرون لم يخظع بها لأي احتلال عبر تاريخه، و أوضحت كيف جردت الحماية الفرنسية المغرب ومؤسساته من كل سلطاتها واختزات الحكومة المغربة بشكل كبير، في الوقت الذي أوضحنا دور أول مقيم عام فرنسي في المغرب الجنرال ليوطي وكيف وضع أسس السيطرة الفرنسية، بالشكل الذي عد به ليوطي بأنه مهندس تلك الحماية التي جردت السلطان المغربي من كل سلطاته.

تمهيد

لمحة تاريخية

يقع المغرب أو كما يسمى (المغرب الأقصى) (سمير أمين، ١٩٨١، ص٤٧) في أقصى الشمال الشرقي لقارة أفريقيا، ويشكل إمتداداً طبيعياً للجناح الغربي للوطن العربي. إذ يحده البحر المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب والجزائر من الشرق،

وموريتانيا من الجنوب (أحمد العبادي، د.ت، ص١٢)، ويمتاز المغرب بموقع إستراتيجي مهم من خلال اعتباره بوابة افريقيا إلى أوروبا وبالعكس، إذ لا يفصل مضيق جبل طارق في شمال المغرب عن السواحل الإسبانية سوى خمسة عشر كليومتر مما سهل عملية الانتقال بين الجانبين (حليمي عبد القادر، د.ت، ص٧).

يتكون الشعب المغربي من حيث الجنس من ثلاثة عناصر العرب والبربر، والأفارقة، وإن العنصر الثالث يعد من سبايا أفريقيا السوداء أو مهاجريها الذي اختلط مع العنصرين الأول والثاني إلى الحدّ الذي ذاب فيه الفرق في الذهنية العامة بين هؤلاء وأولئك (أحمد العبادي، د.ت، ص١٥).

كان للعرب دور في تعليم البربر اللغة العربية والديانة الإسلامية بعد الفتح العربي الإسلامي، فلم يكن الإسلام غاية استعمارية استغلالية، بل كانت غايته العليا نشر الإسلام وهدايته وإنقاذ البشر من الظلمات إلى النور (الهاشمي الفيلالي، د.ت، ص٥).

إذ كان للإسلام دور فعال في عملية الاندماج الاجتماعي ويتضح ذلك من خلال الاستمرار الحيوي لكل مظاهر الحياة الاجتماعية على مدى اثنى عشر قرناً عاشها المغرب عبر تاريخ واحد أسهم في صنعه العرب والبربر معاً، إذ إن كليهما عبارة عن مجموعة من القبائل أخذ التمايز بينهما يتضاءل بفضل الإسلام واللغة العربية وتوفير وسائل التواصل الاجتماعي وتنوعها " علاقات الزواج والمصاهرة التي لا تعرف حدود والتجارة والمصالح الاقتصادية إضافة للعلاقات السياسية التي يقتضيها التحالف (محمود الكروي، ٢٠١٠، ص١٢). حُكِمَ المغرب من عدد من الأسر الحاكمة في عصور مختلفة كان آخرها الأسرة العلوية التي استمرت في المحافظة على الاستقلال السياسي والديني للمغرب، حتى مطلع القرن العشرين (صلاح العقاد، ١٩٨٧، ص ٦٩).

المبحث الأوّل

موقف المغرب من صراع الدول الأوربية الاستعمارية عام ١٩١٢.

اضطر المغرب لخوض حروب مع بعض الدول الأوربية والتي كان من أسبابها تطور الرأسمالية في تلك الدول وتسابقها في مجال الاستعمار، وكان من نتائجها توقيع المغرب سلسلة من الاتفاقيات غير المتكافئة فيما يعرف بنظام الامتيازات، مثل اتفاقية عام ١٨٥٦ مع انكلترا، وعام ١٨٦٧ مع كل من فرنسا وإسبانيا، وكذلك مع ألمانيا عام (لوتسكي، ١٩٧١، ص ٣٤٥).

سعت فرنسا من بين تلك الدول الأوربية جاهدة لتوسيع مستعمراتها في شمال أفريقيا بعد نجاحها في احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ مجاورة ، ولجوء الثوار الجزائريين إلى الأراضي المغربية المجاورة للجزائر(روم لاندو، ١٩٦٣، ص١٣) ، ففي عام ١٨٤٤ تغلغلت القوات

الفرنسية في الأراضي المغربية المتاخمة للحدود مع الجزائر، وملاحقة الأمير عبد القادر الجزائري وقواته، والذي وجد مساندة ودعم من سلطان المغرب، فوقعت معركة بين الجيش الفرنسي من جهة والجيش المغربي والثوار الجزائريين من جهة أخرى، عرفت بمعركة أسلي في ١٤ آب ١٨٨٤ ، انتصر فيها الجيش الفرنسي لتفوقه في مجال الأسلحة الحديثة(جلال يحيى،٩٨١، ص ٣٦١)، ومنذ ذلك الوقت عملت السلطات الفرنسية على استغلال قضية الحدود المغربية – الجزائرية للضغط على المغرب لتقديم التنازلات ، مما دفع بريطانيا المنافسة لفرنسا للتدخل والحيلولة دون السماح بالتغلغل الفرنسي في المغرب خوفاً على مصالحها في المنطقة (tkinson, William , 1960, P.98).

دفع التنافس الاستعماري الأوربي إلى عقد مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ من أجل إيجاد توازن بين مصالح الدول المتنافسة الأوربية في المغرب (Abun Nasr ,p293 1955)، عند ذلك وضعت فرنسا في حساباتها أن أي خطوة تخطوها لفرض حمايتها على المغرب، منافسة واعتراض من الدول الأوربية الاستعمارية الأخرى ولاسيما بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، لذا عقدت اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول (محمد خير فارس، ١٩٧٢، ص٩).

ففي ١٩٠٢ عقدت فرنسا اتفاقية مع إيطاليا لإطلاق يدها في طرابلس وبرقه مقابل ابتعادها عن المسألة المغربية. ووقعت مع بريطانيا الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ والذي أطلق يد بريطانيا في مصر مقابل أطلاق يدها في المغرب، مع إبقاء منطقة طنجة منطقة دولية مع مراعاة لأطماع إسبانيا في شمال المغرب، وفي ٣ تشرين الأول ١٩٠٤ عقدت فرنسا اتفاقية مع إسبانيا، وافقت فيها الأخيرة على ما ورد في الاتفاق الودي، فضلا عن تضمينها بنداً سرياً أكد تحديد منطقتي نفوذ الدولتين في المغرب، والوضع الخاص لمنطقة طنجة، فكانت تلك الاتفاقية بمثابة استهلال لحماية ثنائية على المغرب (محمود الشرقاوي، د.ت، ص٢٥).

كان من الطبيعي جداً أن يظهر أثر هذا الواقع في سياسة السلطان عبد العزيز الذي أدرك حاجة المغرب إلى الاستعانة بألمانيا التي يرى فيها حليفة له للوقوف أمام مطامع الدول الأوربية الأخرى وتنافسها من أجل السيطرة والنفوذ. زار القيصر الألماني غليوم الثاني طنجة في عام ١٩٠٥ ليؤكد صداقته للسلطان المغربي. وبالطبع لم يكن أمام القيصر الألماني سوى الاتفاق على عقد مؤتمر لحل المسألة المغربية، وقد استجابت الدول الأوربية لرغبة القيصر الألماني فعقد مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦ (عبد الهادي التازي، ١٩٨٩، ص٩٠).

أصدر المؤتمر قراراته في وثيقة عرفت بميثاق الجزيرة، نصت على الاعتراف بسيادة السلطان واستقلال ووحدة أراضيه مع المساواة التجارية لجميع الدول في المغرب ومساعدة السلطان على تنفيذ برنامج الإصلاح (لوتسكي، ١٩٧٤، ص ٢٥٣).

يبدو أن قرارات مؤتمر الجزيرة فتحت الطريق، عن قصد أو من غير قصد، أمام فرنسا لاحتلال المناطق الرئيسية في المغرب، متذرعة ببعض الحوادث التي نتجت عن تصادم بين رعاياها وأهل البلاد. ففي عام ١٩٠٧ قتل طبيب فرنسي في مدينة مراكش، كان يعمل جاسوساً لصالح فرنسا، من قبل أحد المغاربة، وفي السنة نفسها حدث تصادم بين عمال فرنسيين وأسبان مع مواطني الدار البيضاء نتج عنه وقوع ضحايا من الجانبين، مما دفع القوات الفرنسية لاحتلال الدار البيضاء والتوغل باتجاه وجده ومراكش، بعد أن أجبروا السلطان عبد العزيز القبول باتفاقيات جديدة' وعلى أثر ذلك حدث سخط شعبي ضد السلطان سرعان ما تحول إلى ثورة أطاحت به وجاءت بأخيه عبد الحفيظ للسلطة بدلا عنه، بقرار اتخذ في مؤتمر شيوخ القبائل وعلماء الدين ذي عقد في عام ١٩٠٨ (محمد المنوني،١٩٨٥، ص٣٤٥).

بدأ السلطان عبد الحفيظ بإجراء مفاوضات مع فرنسا التي اشترطت الاعتراف به بوصفه سلطانا أمام المجتمع الدولي، الموافقة على جميع الاتفاقيات السابقة التي وقعتها مع أخيه عبد العزيز المخلوع، وكان من شأن ذلك أن يثير القبائل ضد التدخلات الفرنسية في شؤون البلاد فحدثت اضطرابات داخلية شجعت فرنسا لاقتحام مناطق جديدة من البلاد، وعندما تفاقمت الأمور إلى هذه الدرجة حدثت انتفاضة قام بها رجال القبائل الذين حاصروا فاس، الأمر الذي دفع السلطان إلى طلب المساعدة من الفرنسيين لفك الحصار عن المدينة التي فيها مقر إقامته، فكان هذا كافياً للفرنسيين لاتخاذها ذريعة لاحتلال المدينة في ٢١ مايس ١٩١١ (محمود الشرقاوي، د.ت، ص١٧).

جاء رد الفعل الألماني سريعاً على هذا التدخل الفرنسي ففي ١٩١١ وصل طراد ألماني حربي قرب سواحل المغرب (عبد الهادي التازي، ١٩٨٩، ص٩٠)، مما دفع بريطانيا للتدخل لحل النزاع بين كل من ألمانيا وفرنسا وتم تسوية الأزمة بإتفاق برلين في تشرين الثاني عام ١٩١١، والذي تضمن موافقة ألمانيا على أعلان الحماية الفرنسية على المغرب، مقابل تنازلها، أي فرنسا، لمصلحة ألمانيا عن الكونغو الفرنسية (عبد الهادي التازي، ١٩٨٩، ص٩٣)، أعقب ذلك إرسال فرنسا، قواتها بقيادة الجنرال موانيه إلى المغرب في العام نفسه، تحت ستار حماية السلطان، والرعايا الأوربيين هناك، فاحتلت مدينة مكناس، وأكملت احتلال مدن وجده والدار البيضاء والشاوية وفاس وغيرها من المدن،و في الوقت نفسه تحركت القوات الإسبانية للاستيلاء على بعض المدن المغربية مثل العرائش والقصر

الكبير (Burke, Edmonde ,1967,P56) . وقد انتهى الغزو العسكري الفرنسي، بفرض معاهدة الحماية على السلطان عبد الحفيظ في ٣٠ آذار ١٩١٢ وأكدت فيها فرنسا التزامها بحماية السلطان ضد أي خطر أو تهديد له، مقابل موافقة السلطان على احتلال القوات الفرنسية لأي منطقة من المغرب، وبذلك أضفت صفة شرعية على احتلالها (محمد خير فارس،١٩٧٢، ص٧٧).

وبالطبع لم يكن بمقدور السلطان، بموجب المعاهدة، إصدار المراسم دون موافقة المقيم العام الفرنسي الذي نصت المعاهدة على تعيينه من فرنسا متمتعاً بحق الموافقة على كل المراسيم الصادرة من السلطان أو رفضها.

دخلت فرنسا طرفاً أساسياً في رسم السياسة الخارجية للمغرب وذلك من خلال تعهد السلطان بعدم إبرام أية اتفاقية ذات صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية، وأصبح المقيم العام الفرنسي نائباً عن السلطان في الشؤون الخارجية (صلاح العقاد،١٩٨٤، ص٢٩٤).

المبحث الثالث

آثار معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب.

ترك إبرام المعاهدة المغربية – الفرنسية آثاراً مباشرة على علاقات مختلف القوى والفئات الشعبية في فاس وأدت إلى بروز مظاهر الصراع بين أهالي فاس والسلطات الفرنسية التي كانت تروم التمركز في داخل المدينة، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى فرض حصار عليها استمر ثلاثة أيام كاملة (١٧-١٨-١٩) نيسان عام ١٩١٢. سميت هذه الأيام، بالأيام الدامية، راح ضحيتها عدداً كبيراً من أهالي فاس، وكذلك من الفرنسيين الذين أطلقوا على المدينة " المدينة المجرمة " لما لاقوه من مقاومة عنيفة من أهاليها وسرعان ما نقل الفرنسيون العاصمة من مدينة فاس التاريخية إلى مدينة الرباط. (إحسان حقي، د . ت، ص١٥٥).

لم يكن بوسع السلطان عبد الحفيظ إزاء ما آلت إليه أوضاع البلاد، وازدياد معارضة أوساط مختلفة من المجتمع المغربي لأسلوب تعامله مع السلطات الفرنسية، وخضوعه ترغبات المقيم الفرنسي سوى التنازل عن العرش في ١٢ آب ١٩١٢ لمصلحة أخيه يوسف بن الحسن. (أحسان حقي، د.ت، ص١٥٥).

ومن جانب آخر وقعت فرنسا في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٢ على الاتفاق الفرنسي الأسباني، الذي نص على تنازل فرنسا، لأسبانيا عن منطقة منفصلة في شمال المغرب، على أن تبقى تحت سيادة السلطان الاسمية، ويمثله فيها نائب أو ممثل عنه، يختاره من بين مرشحين اثنين تعرضهما عليه الحكومة الاسبانية، وتعين إسبانيا مندوباً سامياً، مهمة

الإشراف على الإدارة المغربية في المنطقة، ويمثل السلطان أمام قناصل الدول الأجنبية (الهاشمي الفيلالي، ١٩٨٥، ص٥٠).

وبهذه الاتفاقية قسم شمال المغرب على قسمين، ضم القسم الأول سبتة ومليلة، ومنطقة أيفي، وتمارس فيه إسبانيا السيادة من دون قيد، فيما وضع القسم الثاني، الذي يمتد من الحدود الشمالية الشرقية للمغرب إلى ميناء العرائش على ساحل المحيط الأطلسي، تحت سيطرة إسبانيا بموجب ما جاء في معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان المغربي، ويمثل السلطان فيه مندوب غير مقيم في تطوان، يخضع لإشراف الإدارة العامة الإسبانية (صلاح العقاد، ١٩٨٤، ص٢٩٦)، وأصبحت منطقة طنجة في الشمال الغربي منطقة دولية، وبذلك أصبح المغرب مقسماً على أربع مناطق، تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الوضع القانوني (ألبير عياش، ١٩٨٥، ص٩٦).

أدت السياسة الفرنسية تجاه المغرب إلى وضع إدارة البلاد بيد ثلاثة أجهزة هي، إدارة المخزن والتي احتفظت بطابعها القديم، والإدارة الشريفة الجديدة التي يتولى بها المتعلمون المغاربة إدارة الشوؤن الإدارية الخاصة بالأهالي، والإقامة العامة التي تهيمن على سيادة وسياسة البلاد العليا في المجالات الخارجية والدفاع والأمن العام، فيما اقتصر مجلس الوزراء على ثلاثة مسؤولين، هم الصدر الأعظم الذي تولى الكاتب العام للحماية معظم اختصاصاته، ووزير العدل الذي اسندت سلطته إلى المحاكم الشرعية، والمعاهد الدينية إلى مراقب العدل بالإدارة الشريفة. وعلى الغرار نفسه لم يكن وزير الأوقاف أفضل حالاً من سابقيه فالسلطة الفعلية كانت بيد موظف فرنسي لدى الإدارة الشريفية (محمد خير فارس، ١٩٧٢، ص١٨١)

في الوقت الذي وضعت فيه إدارات الفلاحة والمالية والأشغال العامة والبريد والصناعة بيد مديرين فرنسيين يديرونها إدارة مباشرة، كما عُين مراقبون فرنسيون خارج العاصمة لمراقبة الباشوات وقادة الأقاليم المغاربة (ألبير عياش، ١٩٨٥، ص ٩٦).

وقسم المغرب على سبع مناطق، ثلاثة تحت إدارة مدنية هي (الرباط والدار البيضاء، و وجدة)، وكان قادة وباشاوات هذه المناطق خاضعين لمراقبين مدنيين يتم تعيينهم من قبل المقيم العام، وثلاث مناطق تحت إدارة عسكرية تتولى الإشراف والمراقبة على قادتها وباشاواتها ضابط الشؤون الأهلية يرتبط بوزارة الحربية الفرنسية وتحت إشراف المقيم العام، والقسم الأخير هو مدينة مراكش التي خضعت لنظام مدني وعسكري في آن واحد وكان لها وضع خاص، إذ إن ضباط الشؤون الأهلية والمسؤولين المدنيين كانوا يتمتعون بسلطة كاملة (محمد خير فارس، ١٩٧٢، ص١٨٣).

ومن دون شك كانت المعاهدة المغربية – الفرنسية قد جردت السلطان من سلطاته ومنعته من ممارسة سياسة مستقلة في المجال الداخلي والخارجي، فيما تمتع المقيم الفرنسي بصلاحيات واسعة للإشراف على شؤون الإدارة والقضاء والشؤون المالية والعسكرية والتمثيل الخارجي، في الوقت الذي لم يعد السلطان يملك من السلطة سوى توقيع المراسم التشريعية. وينطبق القول نفسه على حكومة المخزن التي لم تعد مؤهلة للاضطلاع بمهامها بسبب خضوعها لإدارة المقيم العام (جون واتر بوري ،١٩٨٢، ص٣٥).

عيّن الجنرال ليوطي أول مقيم فرنسي في المغرب منذ فرض الحماية عام ١٩١٢ حتى عام ١٩٢٥، والذي وصف بخبرته الإدارية والعسكرية الاستعمارية، إذ كان يعمل ضمن السلطة الفرنسية في الجزائر، وانتهج سياسة التفرقة لأضعاف البلاد) أول مقيم عام فرنسي في المغرب الذي شهدت البلاد في عهد إدارته دخول أعداد كبيرة من المستوطنين الفرنسيين من أصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجار (RIVET, Danial, 2005, P34). وبلغت مساحة الأراضي التي امتلكها الفرنسيون حوالي (٤٠٠) ألف هكتار، وأصدرت الإقامة العامة ظهيرا عام١٩١٩ أجازت فيه استغلال أراضي القبائل غير المزروعة، في مقابل إيجار رمزي، حتى بلغت الملكيات الأوربية حوالي مليون هكتار استأثرت بنصيب الأسد في توزيع المياه، كما تسبب الظهير بأضرار كبيرة بالزراعة المغربية، كما قامت شركات رأسمالية فرنسية خاصة بالبحث واستغلال الثروات الطبيعية والمعدنية ومناجم الفوسفات والحديد، والرصاص في البلاد (صلاح العقاد، ١٩٨٤ص٣٠٥).

ظهرت أبعاد السياسة الفرنسية من خلال انتهاج فرنسا سياسة تعليمية قائمة على محاربة التعليم الديني والعربي ونشر التعليم والثقافة الفرنسية، ونشطت حملات التبشير المسيحية، و لاسيما بين البربر في محاولة لطمس الهوية الإسلامية والعربية للمغرب، فقد تصدر المقيم العام الفرنسي ليوطي ظهيراً موقعاً من السلطان عبد العزيز عام ١٩١٤ خاصاً بتعليم البربر ظهير عام ١٩١٤ نص هذا الظهير على أن تحكم القبائل البربرية طبق قوانينها وأعرافها الخاصة تحت مراقبة السلطان دون الحاجة للرجوع إلى الشريعة الإسلامية، وتعيين القبائل البربرية التي سيطبق عليها هذا الظهير (IELIDI, Charlotte, PP.33-35 ,2006) . أرادت من هذا الظهير فرنسا أن تثبت أن المغرب هو عبارة عن قبائل غير متجانسة ومختلفة، وإنه يتطلب وجود قوانين بربرية إلى جانب الشريعة الإسلامية التي تحكم البلاد.

حاولت الإدارة الفرنسية وبتوجيه من ليوطي القيام بإجراءات إدارية وعمرانية في مدينة فاس، توخت منها تثبيت أقدام الفرنسيين في تلك المدينة، ومحاولة التغلغل في أرجائها. ومن هذا المنطلق أمر ليوطي بإنشاء خط سكك حديدي يربط فاس بمدينة طنجة لكي يتم

التواصل مع المنطقة الشمالية، وعندما لاحظ ليوطي مدى ما تتمتع به هذه المدينة من تأثير ديني وتاريخي لذا لم يرد أن يتدخل في تركيبتها السكانية والعمرانية، لذلك عمل على إصدار عدد من الظهائر لتهديم أسوار المدينة القديمة واستبدالها بثلاثة أبواب جديدة بهدف طمس المعالم القديمة لهذه الأسوار وتسهيل السيطرة عليها في الوقت نفسه. وكذلك تهديم بعض القصبات القريبة من المدينة وإنشاء مدينة عصرية جديدة لسكن الأوربيين (صلاح العقاد، ١٩٨٤ص٣٠٦).

وهكذا كانت بصمات ليوطي وفريقه من المهندسين والمعماريين واضحة والتي حرص فيها على التمييز بين أحياء المدينة القديمة وبين الحي المخصص للأجانب.

ويبدو أن الهدف المعلن من وراء السياسة العمرانية الفرنسية في فاس هو التوفيق بين الحفاظ على حالة الموروث العمراني وتقاليد المغاربة وعاداتهم وبين ضرورة استحداث عمران عصري يوفر للسكان نمط عيش أوربي ولكن المغاربة عدَوا في فاس هذه الإجراءات العمرانية هي نزعة عنصرية مبنية على إقامة الحواجز بين أهل " البلاد المتخلفين " و " المعمرين المتمدنين "(محمد خير فارس، ١٩٧٢، ص١٨٥).

كان أمراً طبيعياً أن تمس السياسة الفرنسية وإجراءاتها الإدارية مشاعر الشعب المغربي في الصميم إذ تركت تلك السياسة وافرازاتها تأثيراً مباشراً في قيام حركة وطنية مقاومة للحماية الفرنسية متخذة منهاجاً عسكرياً وسياسياً في نضاله ضد السلطات الفرنسية المهيمنة على مقدرات البلاد من أجل استرجاع استقلال المغرب

الخاتمة

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج وهي:

١- أن الشعب المغربي خليط متجانس من عرقين هما العربي والبربري، إذ ربطهما الدين الإسلامي فصهرهما شعبا واحدا.

٢- أن المغرب يحكم منذ قرون من الأسرة العلوية التي حافظت على وحدته واستقلاله.

٣- كان لنمو رأس المال الفرنسي ومحاولة فرنسا إقامة إمبراطورية سبب في فرض الحماية على المغرب عام ١٩١٢.

٤- كانت المشاكل الداخلية في المغرب سواء في البلاط السلطاني بسبب تدخل الحاشية وكثرة الديون من جهة سبباً في إضعاف المغرب أمام فرنسا.

٥- لم يخضع الشعب المغربي لهذه الحماية، فقد كان ردّ فعله عنيفاً ضد القوات الفرنسية المستعمرة و لاسيما مدينة فاس التي قادت حركة المقاومة ضد الفرنسيين مما دفعهم إلى نقل العاصمة إلى الرباط.

٦- جردت بنود معاهدة الحماية السلطان وحكومته من صلاحياتهم كافة.

٧- بدأ الشعب المغربي يعد العدد لمقاومة هذه الحماية التي فرضت عليه بالقوة.

المصادر

اولاً: المصادر العربية والمعربة

١. إحسان حقي، المغرب العربي، بيروت، سنة الطبع؟.

٢. أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، الإسكندرية، سنة الطبع؟ .

٣. ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، الرباط، ١٩٨٥.

٤. الهاشمي الفيلالي، دروس تاريخ المغرب، الدار البيضاء سنة الطبع؟.

٥. جلال يحيى، المغرب الكبير – العصور الحديثة، بيروت، ١٩٨١.

٦. جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة: ماجد نعمه وعبود طية، بيروت، ١٩٨٢.

٧. حليمي عبد القادر علي، جغرافية المغرب العربي، وهران، سنة الطبع؟.

٨. روم لاندو، سلطان مراكش، ترجمة: عبد المجيد بن جلون، القاهرة، ١٩٥٢.

٩. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل داغر، الطبعة الثالثة ١٩٨١.

١٠. صلاح العقاد، المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي،١٩٨٤، القاهرة.

١١. عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، المجلد العاشر،

١٢. الرباط، ١٩٨٩م.

١٣. لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١.

١٤. محمد المنوني، مظاهر وثبة المغرب الحديث، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٨٥.

١٥. محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ١٩١٢-١٩٣٩، دمشق، ١٩٧٢.

١٦. محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى (مراكش)، القاهرة، سنة الطبع؟

١٧. محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣-١٩٩٧، بغداد، ٢٠١٠م.

١٨. يحيى بوعزيز، بطل كفاح عبد القادر بين التضامن الجزائري، الجزائر، سنة الطبع؟.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Abun Nasr, Iamil, Ahistory of the Maghrib , 2 and Ed. London, 1955.

2. IELIDI, Charlotte. " La Fabication des Villes nouvelles sous le Protectoral Francais au Maroc: de I'ideologie aux realites, ou La Place des archives das le renouvellement de l'historiographie ", invilles colonials aux XIXe- XXe siecles, Paris, 2006.

3. Atkinson, William , Ahistory of Spain and Purtugal, London, 1960.

4. RIVET, Danial-Lyutey et'institation du Protectorat francais au Maroc, 1912-1925; tomes, Ed.

Sources

- Ahsan Hakki, the Maghreb Arab.
- Ahmed Mukhtar Al-Abadi, in the history of Morocco and Andalusia, Alexandria.
- Albert Ayach, Morocco and colonialism, the results of the French control, Rabat, 1985.
- Hashemi Filali, Lessons of the History of Morocco, Casablanca.
- Jalal Yahya, The Maghreb - Modern Times, Beirut, 1981.
- John Water Bury, The Monarchy and the Political Elite in Morocco, translated by Majed Nehme and Abboud Tia, Beirut, 1982.
- Halimi Abdelkader Ali, the geography of the Maghreb, Oran.
- Rom Landau, Sultan of Marrakesh, translation: Abdel Majid Ben Jelloun, Cairo, 1952.
- Samir Amin, The Modern Maghreb, translation: Camille Dagher, Third Edition 1981.
- Salah Al-Akkad, the Maghreb between Islamic solidarity and French colonialism, 1984, Cairo.
- Abd al-Hadi Tazi, The Diplomatic History of Morocco from the Earliest Times to Today, Volume Ten, Rabat, 1989.
- Lutsky, History of the Arab Countries, translated by Afifa Bustani, Moscow, 1971.
- Muhammad Al-Manouni, The Aspects of the Modern Maghreb Dart, Part Two, Beirut, 1985.
- Muhammad Khair Fares, The Organization of the French Protectorate in Morocco 1912-1939, Damascus, 1972. Mahmoud Cherkaoui, Morocco Al-Aqsa (Marrakesh), Cairo.
- Mahmoud Saleh Al-Karoui, The Parliamentary Experience in Morocco 1963-1997, Baghdad, 2010.
- Yahya Bouaziz, the hero of Abdelkader's struggle between Algerian solidarity, Algeria.
- Abun Nasr, Iamil, Ahistory of the Maghrib, 2 and Ed. London, 1955.
- lELIDI, Charlotte. " La Fabication des Villes nouvelles sous le Protectoral Francais au Maroc: de I'ideologie aux realites, ou La Place des archives das le renouvellement de l'historiographie ", invilles colonials aux XIXe- XXe siecles, Paris, 2006.
- Atkinson, William, Ahistory of Spain and Purtugal, London, 1960.
- RIVET, Danial-Lyutey et'institation du Protectorat francais au Maroc, 1912-1925; tomes, Ed.